



مداخلة سعادة / الدكتور عمر عبد الرحمن النعيمي

الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة

أمام اجتماع

جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية

حول موضوع

"دور البرلمانات في مكافحة تغير المناخ"

الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة- مملكة البحرين

11-15 مارس 2023م

معالي الأخ/ نجيب الخدي- رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

السادة الزملاء العامين للبرلمانات الوطنية

أود في بداية حديثي أن أعرب عن اعتزازي وتقديري بدور جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية التي تمثل ساحة عمل مؤثرة، وملتقى للأمناء العامين للبرلمانات، لتبادل الآراء والخبرات حول أهم قضايا عمل البرلمانات.

ولعل اختيار جمعيتنا لموضوع "دور البرلمانات في مكافحة التغير المناخي" يمثل واحداً من أهم الإشكاليات التي يجب تعميق النقاش والمداولة بشأنها. لأن التغير المناخي أصبح القضية الرئيسية التي ستتحكم في مصير البشرية في عقودها القادمة. سيما في ظل التأثيرات السلبية والمتعاطمة الأثر للاحتباس الحراري وما نتج عنه من فيضانات عارمة، وجفاف أو شبه جفاف للعديد من أنهار العالم، أو حرائق ممتدة ومتجددة. بالإضافة إلى الخسائر في القطاعات الزراعية والسمكية، وتأثير ذلك على الأمن الغذائي الدولي. ومن ثم فإن مناقشة دور البرلمانات في مكافحة التغير المناخي يعد أمراً ملحاً، ومسألة جوهرية في عمل البرلمانات سواء العمل التشريعي أو الرقابي، أو ما يتعلق بأعمال الدبلوماسية البرلمانية.

وفي هذا الشأن أود التأكيد على بعض النقاط الهامة، التي تحدد مدى نجاح دور البرلمانات في مكافحة تغير المناخ.

أولاً: أن البرلمانات وحدها لن تستطيع مواجهة هذه الظاهرة إلا بالتعاون الفعال مع السلطة التنفيذية في مكافحة التغير المناخي. حيث إن مواجهة هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بإقرار تشريعات منظمة، للحد من الآثار السلبية للاحتباس الحراري، وإنما من الضروري أن يكون لدى الحكومات إرادة سياسية قوية لتنفيذ الالتزامات التشريعية، والدليل على ذلك أن اتفاقية باريس وغيرها من المواثيق الدولية التي أقرت بضرورة تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لم يتم الالتزام بها وفق ما هو مأمول منها، وذلك لاختلافات الدول حول مسارات التنفيذ أو تطويع بيئتها المحلية للتكيف مع هذه الالتزامات الدولية.

ثانياً: إن تخفيض الغازات المسببة للاحتباس الحراري يتطلب تمويل عالمي، قد يزيد عن الترليون دولار، وهذا الرقم قد يتضاعف، إذا لم يتم مواجهة هذه الظاهرة في السنوات القليلة القادمة، بالإضافة إلى ضرورة تعويض الدول النامية التي لا تعد مسؤولة عن أكثر من 1% من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وعلى الرغم من الاتفاق في "كوب27" الذي انعقد في القاهرة على إنشاء صندوق لتوفير التمويل اللازم لمكافحة التغير المناخي، إلا أن الإيرادات السياسية العالمية لم تكن فعالة إلى الحد الذي يفرض بالالتزامات المالية المقدره لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن ثم فإن البرلمانات عليها مسؤولية أساسية في حث حكوماتها من خلال أدوارها الرقابية على الوفاء بالتزامات "كوب27" الذي انعقد في القاهرة، بالإضافة إلى تدبير ما يلزم لتعويض الدول النامية عن خسائر وأضرار ظاهرة الاحتباس الحراري. كما يجب على البرلمانات في إطار أدوارها الرقابية مراجعة التقارير الحكومية البرلمانية البيئية حيال تقييم سياساتها العامة، ومدى نجاحها في الحد من آثار هذه الظاهرة. حتى يمكن أن يكون هناك تقييماً فعالاً وشفافاً في "كوب28" الذي سينعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر القادم.

ثالثاً: كذلك من المهم أن يكون للدور الرقابي في البرلمانات تأثير رئيس على سياسات الحكومة العامة وأن يتم مراعاة البعد البيئي في هذه السياسات، حيث لم تعد السياسات البيئية ترفاً يمكن تأجيله لدواعي سياسات احتياجات المواطنين الأساسية. وإنما أصبحت السياسات البيئية بمثابة القاطرة التي تقود السياسات الأخرى في مجالات الإسكان، والبنية التحتية، والمواصلات، والصحة، والصناعة، والزراعة وغيرها من السياسات العامة.

ويمكن للبرلمانات أن تؤكد على أهمية وضرورة أن تكون السياسات البيئية مكوناً رئيساً في كل مجالات السياسات العامة الأخرى من خلال أدوارها الرقابية، حفاظاً على مستقبل الأجيال القادمة.

رابعاً: من الضروري في مناقشة وإقرار الميزانيات العامة والحسابات الختامية أثناء عرضها على البرلمانات، أن يتم التأكيد على تدبير الموارد المالية اللازمة لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والحد من الأنشطة البيئية الضارة، وأن يتم اعتماد نوع من الميزانيات النوعية المخصصة لمواجهة مثل هذه الظاهرة.

السيدات والسادة،،،

لعل هذه النقاط التي طرحتها عملت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة على القيام بها بشكل طوعي ومدروس، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي، ولعل نجاح دولة الإمارات في سياساتها النوعية لمواجهة هذه الظاهرة؛ جعلها تكتسب ثقة دول العالم باستضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي تستضيفه الدولة في نوفمبر من العام الحالي.

ويعد هذا المؤتمر فرصة استثنائية لبناء الشراكات وضمان الشمولية، بما يحقق المواءمة بين التنمية المستدامة والعمل المناخي، وسيكون فريداً من نوعه حيث سيشهد هذا المؤتمر إنجاز أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم في تنفيذ مستهدفات اتفاقية باريس للمناخ.

كما أن دولة الإمارات تعمل على بناء رؤية مستقبلية، لمكافحة هذه الظاهرة تحت قيادتها الرشيدة الحالية، مثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050م وهي تعد المبادرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعكس حرص قيادة الدولة على تطوير نهج يوازن بين الحاضر والمستقبل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى تقديم نموذج يحتذى به لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات تعتبر مزوداً رئيسياً للطاقة في العالم إلا أن النفط والغاز في الإمارات ضمن الأنواع الأقل كثافة كربونياً، وتم تحقيق هذا الإنجاز من خلال تطبيق الدولة للتقنيات الرائدة الداعمة لقطاع الطاقة.

السيدات والسادة،،،

إن المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي يعمل بشكل وثيق مع حكومة الدولة في دعمها للتصدي لظاهرة التغير المناخي، حيث أقر المجلس العديد من التشريعات المنظمة لشؤون البيئة، الأمر الذي جعل قطاعات البيئة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الطاقة النظيفة أو تشجيع البحوث العلمية في هذا الشأن، تنظمه منظومة تشريعية متكاملة.

كما يراقب المجلس الوطني الاتحادي السياسات العامة البيئية، وقدم توصيات بناءه في هذا الشأن عملت الحكومة على تنفيذها، مما كان له مردود ايجابي وتأثير فعال على الحد من أضرار ظاهرة التغير المناخي. ويؤكد على نجاح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الإمارات في حماية شعبيها من الضرر البيئي والالتزام بالتعهدات الدولية.

كما أن استضافة الدولة "كوب28" أدى إلى تكثيف المبادرات الوطنية، بالتعاون مع الكثير من دول العالم من أجل ضمان مستقبل مستدام منخفض الكربون، بحيث يسهم في تبادل المعلومات والتكنولوجيا وزيادة الإنفاق على البحث العلمي واتخاذ إجراءات مضمونة واقتراح حلول فعالة في هذا الصدد.

أشكركم على حسن الاستماع